الأمم المتحدة
S/PRST/2014/12
مجلس الأمن
Distr.: General
25 June 2014
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٧٢٠٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في أفغانستان“:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

”ويدرك مجلس الأمن الخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات غير المشروعة وتجارتها والاتجار بها على السلام والاستقرار الدوليين في مناطق مختلفة من العالم، والدور المهم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بشأن ازدياد إنتاج الخشخاش، على النحو المشار إليه في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٣ التي أصدرها المكتب، ويشير إلى استمرار ما تحدثه زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به واستهلاكه من ضرر جسيم على الاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة في أفغانستان، وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، ويشدد على الدور الهام المنوط بالأمم المتحدة في مواصلة رصد حالة المخدرات في أفغانستان. ويشجع المجلس القوة الدولية للمساعدة الأمنية على تقديم مزيد من الدعم الفعال، في حدود مسؤولياتها المناطة بها، للجهود المتواصلة بقيادة أفغانستان، بما في ذلك الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الأفغانية، لمواجهة إنتاج المخدرات والاتجار بها، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه وفقا للتقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٣ تظل أفغانستان إحدى أكبر البلدان المصدر للمواد الأفيونية وراتنج القنب.

250614 250614 14-56267 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن المستقبل السلمي لأفغانستان يكمن في بناء دولة مستقرة تنعم بالأمن والاستدامة الاقتصادية، تخلو من الإرهاب والمخدرات، وتقوم على أساس سيادة القانون، ومؤسسات ديمقراطية معززة، واحترام الفصل بين السلطات، ووضع ضوابط وموازين دستورية راسخة، وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها. ويجدد المجلس التزامه بمساعدة أفغانستان على المضي نحو السلام والديمقراطية وإعادة الإعمار.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج شامل في معالجة التحديات التي تواجهها أفغانستان في مجال الأمن والاقتصاد والحوكمة والتنمية، ذات الطابع المترابط، ويدرك عدم وجود أي حل عسكري صرف لضمان استقرار أفغانستان.

”ويدعو مجلس الأمن الأمم المتحدة إلى القيام، بمساندة من المجتمع الدولي، بدعم البرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان التي تغطي مسائل الأمن والحوكمة والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التنفيذ الكامل للالتزامات المتبادلة المعلنة بشأن هذه المسائل في المؤتمرات الدولية، وكذلك بشأن مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، ويطلب أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في مهمة للتمكين المتزايد، بتقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان في مسيرتها نحو ضمان تولي الأفغان لمقاليد القيادة وإمساكهم بزمام الأمور بصورة كاملة، على النحو الذي حددته عملية كابل.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه للعملية الانتقالية التي ستستتبع تحمُّل مؤسسات أفغانستان كامل المسؤولية عن القطاع الأمني، وفقا لنتائج مؤتمرات لندن وكابل وبون وطوكيو ومؤتمري قمة لشبونة وشيكاغو لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور المحوري والمحايد الذي ستواصل الأمم المتحدة القيام به في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة، والجماعات المسلحة غير المشروعة،

والمجرمين والضالعين في إنتاج المخدرات والاتجار أو التجارة غير المشروعة بها، والصلات المتينة بين الأنشطة الإرهابية والمخدرات غير المشروعة، وهو ما تترتب عليه أخطار تهدد السكان المحليين، بما يشمل النساء، والأطفال، وقوات الأمن الوطنية، والأفراد العسكريين والمدنيين الدوليين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والإنمائي.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق الصلات القائمة بين الأمن الدولي والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات غير المشروعة وبالأسلحة غير المشروعة، ويؤكد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز تنسيق الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي تدعيما لاستجابة عالمية في مواجهة هذا التحدي الخطير ولا سيما الصلات الوثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويرحب المجلس بالجهود المبذولة في الآونة الأخيرة المضطلع بها في إطار الرئاسة الروسية في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تحديد التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بإنتاج المخدرات الأفغانية والاتجار بها.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى تعزيز التعاون القائم على الصعيد الأقاليمي والدولي وآليات التنسيق من أجل وضع خطة متكاملة شاملة ومتوازنة لمعالجة مشكلة المخدرات، بما في ذلك ما يتم في إطار برنامج طويل الأجل للأمن والتنمية وبناء المؤسسات.

”ويشجع مجلس الأمن على تعزيز التعاون بين جميع الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وإدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك شعبة شرطة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل وضع آلية تنسيق فعالة ومفصلة من أجل تحديد أولويات الأنشطة، ودعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، وضمان التنفيذ المنسق لنهج شامل للأمم المتحدة. ويشجع المجلس على إدراج مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في أعمال جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية المشاركة في أفغانستان، وفقا لولاية كل منها والعمل بنشاط على تحقيق الحد الأقصى من أوجه التآزر.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه، في هذا السياق تحديدا، لتنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلانين الصادرين عن مؤتمري لندن (S/2011/65) وكابل، واستراتيجية

التنمية الوطنية لأفغانستان والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، تحت قيادة الشعب الأفغاني وسيطرته، وذلك في إطار استراتيجية التنفيذ الشاملة التي ستقوم حكومة أفغانستان بتفعيلها بدعمٍ من المنطقة والمجتمع الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري محايد، بما يتماشى مع عملية كابل وما يتّسق مع البرامج الوطنية ذات الأولوية.

”ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد، وهو يشدد على الأهمية الحاسمة للنهوض بالتعاون الإقليمي والأقاليمي، بالتزام المجتمع الدولي المتواصل بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، ويدعو الحكومة الأفغانية، بمساعدة من المجتمع الدولي، إلى التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بسبل منها البرامج البديلة لتوفير سبل الرزق، ويشجع على تقديم دعم دولي إضافي للأولويات الأربع المحددة في الاستراتيجية، ويشيد بالدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى المبادرة الثلاثية والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في إطار مبادرة ميثاق باريس واستراتيجية قوس قزح، والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجهود ذات الصلة التي تبذلها عملية إسطنبول المتعلقة بالسلام والأمن الإقليميين، والاتحاد الأوروبي، من خلال برنامجه لإدارة الحدود في آسيا الوسطى وإدارة الحدود في شمال أفغانستان، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وعملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، واستمرار تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع أفغانستان استنادا إلى إعلان فلنيوس الوزاري لعام ٢٠١١، من خلال تنفيذ مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي، بما في ذلك تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الأفغانية على مكافحة المخدرات غير المشروعة في أكاديمية دوموديدوفو للشرطة في روسيا، وتدريبهم المستمر في أكاديمية الولايات المتحدة للتدريب على إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، والمعهد السيبيري للقانون، والمعهد الشمالي الغربي للتدريب المتقدم التابع للدائرة الاتحادية لمراقبة المخدرات في روسيا.

”ويهيب مجلس الأمن بالدول أن تعزز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الخطر الذي يتعرض له المجتمع الدولي من جراء إنتاج المخدرات غير المشروعة الأفغانية المصدر والاتجار بها واستهلاكها، توخيا للقضاء عليها بشكل تدريجي وفقا

لمبدأ المسؤولية العامة المشتركة في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، بطرق منها تعزيز قدرات إنفاذ القانون والتعاون على مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والسلائف الكيميائية وعمليات غسل الأموال والفساد المرتبطة بذلك الاتجار، ويشجع المجلس أيضا الدول الأعضاء على اتخاذ المزيد من الإجراءات والنظر، بناء على مقترحات ملموسة مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن طريق لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، في اتخاذ مبادرات دولية ممكنة جديدة ترمي إلى تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية.

”ويشير مجلس الأمن إلى الأهمية الحالية التي تكتسيها مسألة مكافحة المخدرات لأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان. ويكرر المجلس تأكيد ضرورة أن يبقى مجلس الأمن على علم، بما في ذلك عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالأخطار التي يمثلها الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة بشأن الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ولا سيما عند النظر في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته الأمين العام إلى اعتبار هذه الأخطار الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والأنشطة غير المشروعة المتصلة به عاملا يراعى في استراتيجيات منع نشوب النزاعات، وتحليل النزاعات، وتقييم البعثات المتكاملة والتخطيط لها، ودعم بناء السلام، وإلى النظر في تضمين تقاريره، حسب الاقتضاء، تحليلا لدور هذه الأخطار في الحالات المدرجة في جدول أعماله.

”ويرحب مجلس الأمن بتقديم المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة المزيد من المعلومات عن حالة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان، عند الاقتضاء“.